

بناء السلم والأمن الإنساني: قراءة في جدوى السلم الليبرالي

✉ د. جمال منصر*، جامعة قلمة

menacjamel@yahoo.fr

عضو مخبر حقوق الانسان

بجامعة الجزائر 3

✉ د. آسيا بلخير**، جامعة قلمة

belkhir_assia@yahoo.fr

مَلِكُ الْحَقِّ

هذا البحث محاولة لتسليط الضوء على حدود العلاقة بين مفهومي بناء السلم والأمن الإنساني، وخلفيات تطبيقهما أو السعي إلى تطبيقهما، في ظل سيادة النموذج الليبرالي الذي يفرض نفسه على مناحي الحياة جميعها، ومدى إمكانية مفهوم الأمن الإنساني أن يعطي بعدا جديدا لعمليات بناء السلم ويخرج بها عن هيمنة النظرة الليبرالية للسلم.

الكلمات المفتاحية: السلم – السلام – الأمن – الليبرالية – السلام العالمي.

Abstract

This research paper aims to highlight on the relationship limits between the two concepts of peace-building and human security and the background of their application or pursuit of their application, under the supremacy of the liberal model that imposes itself on all aspects of life, and the extent to which the concept of human security can give a new dimension to peace-building processes to emerge it from the dominance of the liberal view of peace.

keywords : liberalism – peace- human security.

* أستاذ العلاقات الدولية، ورئيس المجلس العلمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة قلمة.

** أستاذة العلوم السياسية بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قلمة.

تقديم:

يسود البشرية اليوم شعور عام بأن العالم يعيش وسط نزاعات وأزمات مدمرة وغير مسبوقة. وأحد أسباب هذا الشعور هو أن الإعلام العالمي والتقدم في تكنولوجيا الاتصالات قد وضعوا الحقيقة الصارخة للنزاعات القائمة داخل غرف معيشة الجماهير وأماكن عملهم، مما أدى إلى زيادة الوعي بمدى الدمار والألم والمعاناة الناتجة عن الإصابات بين المدنيين.

وبموازاة ذلك بدأت تتغير الرؤى لمفهوم السلم، الذي كان ولعقود يعني إسكات أصوات الأسلحة واستعادة السياسة الرسمية كطريقة للحكم. وكان وقف إطلاق النار وتسريح القوات يمثلان محور التركيز الرئيسي لعمليات السلم.

ولكن هناك إقرار اليوم بأن السلم يمثل شيئا أبعد كثيرا من "غياب العنف"، وأصبح السلم يعني بصورة متزايدة عملية سياسية شاملة والتزاما بحقوق الإنسان في فترة ما بعد الحرب ومحاولة التعامل مع قضايا العدالة والمصالحة والتنمية.

وعلى هذا الأساس كان هدف بناء السلم هو الحد من خطر الانزلاق إلى النزاع أو العودة إليه، وذلك عن طريق تعزيز القدرات الوطنية على جميع المستويات لإدارة النزاع، وإرساء الأسس لسلم وتنمية مستدامين. وهي عملية معقدة وطويلة الأجل لتهيئة الظروف اللازمة لإحلال سلام مستدام.

وتتناول تدابير بناء السلم القضايا الأساسية التي تؤثر على أداء المجتمع والدولة، وتسعى إلى تعزيز قدرة الدولة على الاضطلاع بمهامها الأساسية بصورة فعالة وشرعية. ومن هنا تبدأ ملامح التقاطع بين مفهومي بناء السلم والأمن الإنساني، ويبدأ التساؤل أيضا عن حدود العلاقة بين المفهومين، وخلفيات تطبيقهما أو السعي إلى تطبيقهما، في ظل سيادة نموذج ليبرالي يفرض نفسه على مناحي الحياة جميعها بما في ذلك عمليات بناء السلم. من خلال مفهوم السلم الليبرالي، فهل يمكن لمفهوم الأمن الإنساني أن يعطي بعدا جديدا لعمليات بناء السلم ويخرجها عن هيمنة النظرة الليبرالية للسلم؟ هذا ما نحاول تفصيله من خلال العناصر الآتية:

1. تعريف بناء السلم *Peace-Building*.

مفهوم "بناء السلم" استخدم لأول مرة من قبل يوهان غالتونغ Johan Galtung في مقال له عام 1975. حيث أدرجه ضمن ثلاثة نهج للسلام وهي: صنع السلم وحفظ السلم وبناء السلم.

ويستند فهم يوهان غالتونغ لبناء السلم على التمييز بين السلم السلبي (نهاية العنف المباشر أو الفيزيائي) والسلم الإيجابي (غياب العنف الهيكلي أو غير المباشر⁽¹⁾). فبينما يحقق غياب العنف الجسدي أو الفيزيائي السلم السلبي من خلال حفظ السلم، يمكن تحقيق السلم الإيجابي فقط من خلال غياب العنف الهيكلي عن طريق صنع السلم وبناء السلم.⁽²⁾

وإن كان صنع السلم يهدف إلى حل النزاعات من خلال إزالة التوترات بين أطراف النزاع. فإن بناء السلم يهدف للوصول إلى سلم إيجابي من خلال إيجاد هياكل ومؤسسات للسلم القائم على العدل والمساواة والتعاون، وبالتالي معالجة - بشكل دائم - الأسباب الكامنة وراء النزاع ومنع دورة العنف من العودة مجدداً.

وقد راج مفهوم "بناء السلم" بعد تبنيه مؤسساتياً، مع تقرير الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة "بطرس غالي" الصادر عام 1992 المعروف "بخطة للسلام" والذي قدم فيه رؤيته حول تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة على تحقيق مفهوم شامل متكامل لإرساء السلم والأمن الدوليين، مضمناً إياه أربع مصطلحات رئيسية تشكل حلقة متكاملة تبدأ بالدبلوماسية الوقائية وتستمر مع صنع السلم وحفظ السلم لتصل إلى مرحلة بناء السلم، ومنذ ذلك التاريخ والمفهوم متداول في أدبيات السلم والأمن الدوليين.

ومع ذلك فأبرز التحديات التي تعترض دراسة هذا المفهوم تتمثل في الافتقار لتعريف محدد متفق عليه لبناء السلم. وحتى التعريفات المتداولة أغلبها جاءت مضمنة في تقارير دولية.

فيوهان غالتونغ في عمله الرائد "ثلاث مقاربات للسلم: حفظ السلم وصنع السلم وبناء السلم" افترض أن: "بناء السلم لديه بنية مختلفة عن حفظ السلم وصنع السلم، وهو يستوجب إيجاد الهياكل التي تزيل أسباب الحروب وتقدم بدائل عنها، فهو يسعى يهدف إلى خلق سلم مستدام من خلال معالجة "الأسباب الجذرية" للنزاع العنيف وتوظيف القدرات المحلية للإدارة السلمية لمرحلة ما بعد النزاع."⁽³⁾

بناء السلم إذن هو عملية تنطلق مع نهاية نزاع مسلح وتنطوي على جهود عدة أطراف دولية ومحلية بغرض الحفاظ على ما تم إنجازه من خطوات أسفرت عن التوصل لإنهاء النزاع من جهة، والتأسيس لمرحلة جديدة من شأنها ضمان ديمومة هذه النتائج من جهة أخرى.

مما سبق يمكن الوصول إلى أن بناء السلم هو مجموعة الإجراءات والترتيبات التي تُنفذ في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات بهدف ضمان عدم النكوص أو الانزلاق إلى النزاع مجدداً، وذلك بإحداث تغيير في بعض عناصر البيئة التي شهدت النزاع لخلق بيئة جديدة، من شأنها تقليل المتناقضات التي دفعت إلى النزاع وتعزيز عوامل الثقة بين أطرافه وتعزيز القدرات الوطنية على مستوى الدولة من أجل إدارة نتائج النزاع ولوضع أسس التنمية المستدامة.⁽⁴⁾

١١. مفهوم الأمن الإنساني :

برز مفهوم الأمن الإنساني في النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن العشرين كنتاج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة فيما يتعلق بطبيعة مفهوم الأمن ونطاق الدراسات الأمنية.

ويمكن تتبع جذور مفهوم الأمن الإنساني في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1945 الذي كان تركيزه منصبا على إرساء بعض القواعد الكفيلة بحماية حقوق الإنسان، وبالتالي تحقيق الأمن الإنساني. تلى ذلك بعض المبادرات المحدودة لطرح مفهوم الأمن الإنساني، إلا أنه لم يكن لها صدى كبير ودور مؤثر في طرح المفهوم على أجندة العلاقات الدولية. وفي عام 1966 طرح دبليو. آي. بلاتز W.E. Blatz رؤيته حول الأمن الفردي *Individual Security* وذلك في كتاب له بعنوان "الأمن الإنساني: بعض التأملات" *Human Security: Some Reflections*. ومع بداية السبعينيات بدأت تظهر مجموعة من التقارير لبعض اللجان ومنها جماعة نادي روما واللجنة المستقلة للتنمية الدولية، واللجنة المستقلة لنزع السلاح والقضايا الأمنية. وقد أكدت تلك اللجان في تقاريرها على أهمية تحقيق أمن الفرد. وركزت على ما يعانيه الأفراد في كافة أنحاء العالم من فقر وتلوث، وغياب للأمن الوظيفي في سوق العمل، ومن ثم ضرورة دفع الاهتمام نحو مشاكل الأفراد.⁽⁵⁾

وكان أول استعمال رسمي لمفهوم الأمن الإنساني سنة 1994 في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.⁽⁶⁾ والذي يعتبر أول من "نظر" لمفهوم الأمن الإنساني وأدخله بقوة في الدراسات الأمنية الموسعة وفي الاهتمامات الدولية، وتعميم استخدامه متجاوزا بذلك المنظار التقليدي (الواقعي). ويعد هذا التقرير اليوم مرجعية مفهومية في هذا المجال.⁽⁷⁾

ورغم وجود اتفاق بين التعريفات التي قدمت لمفهوم الأمن الإنساني من خلال الدراسات الأكاديمية التي ناقشت المفهوم على أن وحدة التحليل الأساسية للمفهوم

تتمثل في الفرد بدلا من الدولة، وذلك في سياق ما يواجهه أمن الأفراد من تحديات خطيرة، إلا إنه يتضح من النظر إلى تلك التعريفات وجود تباين شديد فيما بينها، فهناك بعض التعريفات التي تطرح مفهوماً شديداً الاتساع للأمن الإنساني بحيث يشمل كل ما يمس أمن وكرامة الأفراد، في حين أن هناك دراسات أخرى تطرح تعريفاً ضيقاً للمفهوم من خلال قصره على أنماط وفئات محددة من مصادر التهديد.

ومن التعريفات التي ركزت على العلاقة بين الأمن الإنساني والأمن القومي تعريف جورج ماكليين "George MacLean": "الأمن الإنساني في معناه الشامل يعني تحويل الانتباه من الأمن القومي إلى أمن الأفراد، فالأمن الإنساني يقوم على أن حماية الأفراد لن تتحقق من خلال حماية الدولة كوحدة سياسية ولكن من خلال التركيز على رفاهية الأفراد ونوعية الحياة،... الأمن الإنساني يعني الحماية من العنف غير الهيكلي والذي يترافق مع اعتبارات عدة غير مرتبطة بالتكامل الإقليمي مثل الندرة البيئية أو الهجرة الجماعية. ومن ثم، فإذا كانت المفاهيم التقليدية للأمن تركز على العنف الهيكلي، ممثلاً في الحروب، فإن الأمن الإنساني يرتبط بقضايا العنف غير الهيكلي. فالأمن الإنساني باختصار هو أمن الأفراد في محيطهم الشخصي، وفي مجتمعاتهم، وفي بيئتهم."⁽⁸⁾

أما فريدريكو مايور Frédéric MAYOR /مدير السابق لليونيسكو فيرى أن: "الأمن الإنساني يلتبس مع الحماية والدفاع عن الكرامة الإنسانية، ويعود إلى الأمم المتحدة ترقية جميع أبعادها، التي لا يمكن فصلها عن حقوق الإنسان العالمية وغير القابلة للتجزئة."⁽⁹⁾

ويذهب أحد أوائل المنظرين لمفهوم الأمن الإنساني وهو وزير الخارجية الكندي ليود أكزورتي Lioyd Axworthy الذي طرح رؤيته للمفهوم أول مرة في مجلة "دراسات دولية" *Études internationales* في مارس 1997 في مقال له بعنوان "بين العولمة وتعددية الأقطاب: من أجل سياسة خارجية كندية شاملة وإنسانية.

« *Entre mondialisation et multipolarité: pour une politique étrangère du Canada globale et humaine* », على أنه "يعني حماية الأفراد من التهديدات سواء كانت مرفوقة بالعنف أم لا، فالأمر يتعلق بوضعية أو بحالة تتميز بغياب المساس بالحقوق الأساسية للأشخاص، بأمنهم وحتى بحياتهم."⁽¹⁰⁾

وجاء في تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول الصادر سنة 2001 أن الأمن الإنساني يعني: "أمن الناس وسلامتهم البدنية ورفاههم الاقتصادي والاجتماعي، واحترام كرامتهم وقدرهم كبشر، وحماية حقوق الإنسان المملوكة لهم وحررياتهم الأساسية."⁽¹¹⁾

ويطرح كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة تعريفاً شاملاً لمفهوم الأمن الإنساني يتمثل في: "الأمن الإنساني في معناه الشامل، يعنى ما هو أبعد من غياب العنف المسلح، فهو يشتمل على حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والحق في الحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية، والتأكد من أن كل فرد لديه الفرصة والقدرة على بلوغ احتياجاته الخاصة. وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو تقليل الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع النزاعات. فتحقيق التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف وحرية الأجيال القادمة في أن ترث بيئة طبيعية وصحية، هذه هي الأركان المترابطة لتحقيق الأمن الإنساني ومن ثم الأمن القومي."⁽¹²⁾

ووضح كوفي عنان مقصوده من هذا التعريف في تصريح له عام 1999 جاء فيه: "إن الكائن الإنساني هو مركز كل شيء، وحتى تصور السيادة الوطنية فهو منشأ من أجل حماية الفرد، والذي يعد سبب وجود الدولة وليس العكس، وإنه من غير المقبول رؤية حكومات تسلب حقوق مواطنيها تحت حجة السيادة."⁽¹³⁾

ومن خلال التعريفات السابقة يتضح أن مفهوم الأمن الإنساني يركز بالأساس على صون كرامة الإنسان، وتلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية، والاقتراب الرئيسي هنا هو أن الأمن يمكن تحقيقه من خلال إتباع سياسات تنموية رشيدة، وأن التهديد العسكري ليس هو الخطر الوحيد الذي يترص بالإنسان، ذلك أنه- التهديد- يمكن أن يأخذ شكل الحرمان الاقتصادي، وانتقاص المساواة المقبولة في الحياة وعدم وجود ضمانات كافية لحقوق الإنسان الأساسية. فتحقيق الأمن الإنساني يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وصون حقوق الإنسان وحرياته، والحكم الرشيد، والمساواة الاجتماعية وسيادة القانون.

وإجمالاً فإن هناك مكونين أساسيين للأمن البشري هما: التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة.

ففي البلدان المتقدمة، يشغل الطرف الأول، أي التحرر من الخوف حيزاً كبيراً من تفكير الناس هناك، فهم يشعرون أن ما يهدد أمنهم هو خطر الجريمة وحرب المخدرات وانتشار نقص المناعة المكتسبة وتدني مستوى التربة وارتفاع مستويات

التلوث. أما في البلدان الفقيرة، فيحتاج الناس إلى التحرر من التهديد الذي يمثله الجوع والمرض والفقر وعدم وجود المأوى. وأكثر المشاكل موجودة في البلدان النامية حيث يعيش أكثر من ثلث السكان تحت خط الفقر، ويعيش أكثر من مليار إنسان من سكان العالم على دخل يومي يقل عن دولار واحد.⁽¹⁴⁾

والملاحظ أن مفهوم الأمن الإنساني يحدث تمييزا بين أمن الدول وأمن الأشخاص على أساس أن الأول لا يحقق الثاني؛ فأمن الدولة رغم أهميته لا يعدو إلا أن يكون جزءا من أجزاء البناء الأمني المتكامل. بمعنى أن أي نظام عالمي آمن ومستقر يبنى أمنيا من أسفل (الأفراد) إلى أعلى (العالم). ومن ثم فإن أمن الدولة مجرد مساحة وسيطة. وهذا يعني أن الأمن الإنساني يجمع بين البعدين المحلي والعالمي للأمن. فهو كوني البعد مثله مثل الأمن البيئي. أي على أساس ترابط أمن الشعوب والدول متبنيا بذلك مقارنة تعاونية لتحقيق الأمن الشامل.⁽¹⁵⁾

بيد أن مفهوم الأمن الإنساني لا يحل محل الأمن الوطني للدولة، وإنما يرى أن الدولة تهتم أكثر بقضايا الأمن الخارجي بتفضيلها أمن "الوسائل" على أمن "الأهداف"، فالدولة هي الوسيلة أما الفرد فهو الهدف والغاية. وإذا طرحنا السؤال التقليدي في الدراسات الأمنية وهو: من يجب تأمينه؟ فإن المقاربة النقدية في الدراسات الأمنية ومن خلال مفهوم الأمن الإنساني ترجح أمن الهدف على أمن الوسيلة.

ويرتبط مفهوم الأمن الإنساني بمجموعة من المفاهيم ومن أبرزها مفهوم حقوق الإنسان، وتوضيح العلاقة بين المفهومين يجب أن يكون من عدة نواح:

فمن ناحية يعد مفهوم الأمن الإنساني مفهوماً مكملًا لمفهوم حقوق الإنسان، فرغم أن البعض قد يتصور أن كليهما يعنى الأمر ذاته ممثلا في ضرورة توافر حد أدنى من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأفراد كافة بصرف النظر عن النوع، أو الدين، أو الجنس. بيد أنه في واقع الأمر، توجد مجموعة من التباينات بين المفهومين، فإذا كان مفهوم حقوق الإنسان يركز بالأساس على تحديد مجموعة كبيرة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازم توافرها للأفراد، فإننا في المقابل نجد مفهوم الأمن الإنساني يمكن أن يسهم في خلق ترتيب أو وضع أولويات لتلك المجموعة واسعة النطاق من الحقوق الإنسانية من خلال إعلائه من شأن بعض الحقوق كأسبقية التحرر من الخوف على التحرر من الحاجة أو العكس، وذلك وفقاً لأجندات وحالات متباينة، ففي حالات الدول التي تعاني من النزاعات المسلحة تصبح الأولوية في تلك الحالة للتركيز على البعد السياسي لمفهوم الأمن الإنساني (التحرر من

الخوف) من خلال العمل على حماية الأفراد من آثار تلك الحروب والنزاعات، بينما في حالات الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية تصبح الأولوية لتحقيق الأمن الاقتصادي للأفراد.

ومن ناحية ثانية، يمكن النظر إلى مفهوم الأمن الإنساني على كونه يخطو خطوة أبعد من مفهوم حقوق الإنسان وذلك فيما يتعلق بكون مفهوم حقوق الإنسان - في أغلب الأحيان- يأخذ شكل المطالبات القانونية ممثلة في ضرورة توافر تشريعات قانونية كفيلة بوضع التزامات محددة تجاه حقوق بعينها كاتفاقيات حقوق الطفل أو المرأة أو اللاجئين وغيرها من الاتفاقيات القانونية سواء أخذت الطابع العالمي أو الإقليمي. إلا أننا نجد مفهوم الأمن الإنساني يخطو خطوة أبعد نحو التركيز على الإصلاح المؤسسي. فمفهوم الأمن الإنساني يركز على كيفية إصلاح المؤسسات القائمة والمعنية بتحقيق أمن الأفراد وضمان حقوقهم أو إنشاء مؤسسات جديدة كفيلة بهذا الأمر. وربما ترجع أهمية هذا التطور نحو الإصلاح المؤسسي إلى ما أثبت من عدم فاعلية القواعد القانونية وحدها لضمان احترام حقوق الإنسان، فوجود القاعدة القانونية أصبح لا يعنى بالضرورة الالتزام بتنفيذها.

من ناحية ثالثة يبدو مفهوم الأمن الإنساني محتاجا لاعتراف سياسي، خاصة أن المفهوم ما زال في مرحلة التشكل، وربما يكون من الملائم أن يتحقق ذلك من خلال تعريف مفهوم الأمن الإنساني في إطار مفهوم حقوق الإنسان، خاصة في ظل ما يحظى به الأخير من اعتراف وقبول سياسي. وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى مجموع الحريات المرتبطة بمفهوم الأمن الإنساني في سياق الإطار العام لمفهوم حقوق الإنسان. وهكذا يتبدى وجود تكامل بين مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم حقوق الإنسان يتمثل في أن الأخير يوفر الإطار القانوني الذي يمكن أن يستند إليه مفهوم الأمن الإنساني، بحيث تصبح مهمة مفهوم الأمن الإنساني في هذا الصدد تحديد الخطوات الفعلية المطلوبة استناداً لهذا الإطار القانوني. وكذلك البحث في آليات تنفيذ ما هو منصوص عليه من التزامات قانونية متعلقة بحقوق الإنسان الأساسية.

١١١. السلم الليبرالي: Liberal Peace

السلم الليبرالي فكرة مفادها أن الدول والمجتمعات الليبرالية تميل إلى أن تكون أكثر "هدوءاً"، سواء في شؤونها الداخلية أو في علاقاتها الدولية، فالديمقراطيات الراسخة لا تذهب إلى حرب مع بعضها البعض، لأن الديمقراطية تفرض القيود المؤسسية على القيادات، مما يجعل بدء الصراع مع بلدان أخرى أكثر صعوبة.

بالإضافة إلى ذلك، هذه الدول مترابطة اقتصاديا، والذهاب إلى الحرب قد يعطل العلاقات الاقتصادية ويضر بحرية التجارة بينها.

وانطلاقا من هذه الرؤية يرى بعض المهتمين بدراسات السلم أن أنشطة بناء السلم ليست محايدة في ميولها المعيارية، مما يثير تساؤلات مهمة بشأن دور المنظمات الدولية في محاولاتها لإنهاء النزاعات، من خلال الترويج لنموذج سياسي واقتصادي وهو نموذج السلم الليبرالي.

مع العلم أنه في بعض الحالات، قد تكون بعض القيم والنهج لا تؤدي في بيئات مختلفة إلى تحقيق السلم المستدام، لأنها تعزز الأجندة الاقتصادية الليبرالية الجديدة، مما يؤدي إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المستهدفة بعمليات بناء السلم.

إذن لفترة طويلة سيطر السلم الليبرالي على الخطاب والممارسة في بناء السلم، ولكن النتيجة كانت بعيدة عن المثالية التي يرسمها دعاة هذا النموذج، ففي أفغانستان وبورندي والعراق والبوسنة وكوسوفا، حينما ربط بناء السلم ببناء الدولة ظلت العوامل الحقيقة الواقفة خلف النزاعات في هذه المناطق بعيدة عن المعالجة. وحتى وإن تشكلت فيها مؤسسات فقد ظلت عاجزة ومشوهة في كثير من الأحيان.

١٧. حماية الأمن الإنساني وإمكانية تجاوز أطروحة السلم الليبرالي:

في عمليات حفظ السلم متعددة الأبعاد، يمكن حفظ السلم وحماية حقوق الإنسان وضمان الأمن مؤقتا، ولكن في نهاية المطاف حماية الأمن البشري يمكن أن تتحقق فقط من خلال بناء السلم. وقد أظهرت التجربة أن البلدان الخارجة من النزاعات غالبا ما تتميز بنظم حكم وطنية مجزأة أو فاشلة ومؤسسات متضررة وبنية تحتية مدمرة، وفقر سائد ووضع اقتصادي واجتماعي مضطرب بشكل كبير وعلى نطاق واسع.

وفي ظل هذه الظروف، في مرحلة ما بعد النزاعات أصبحت إعادة الإعمار مهمة شاقة للبلد المعني والمجتمع الدولي ككل، وهناك العديد من المشاركين في بناء السلم، الذين يتعين عليهم تلبية احتياجات بناء السلم وحماية الأمن الإنساني معا. مما يستوجب بناء المؤسسات وتحقيق التنمية الاقتصادية وهما دعائمي بناء سلم دائم.

إذن فعملية الانتقال بالمجتمع من تجربة الصراع العنيف أو الحرب إلى تحقيق الأمن الإنساني، يجب أن تشمل كل العناصر الضرورية لنجاح عملية الانتقال تلك، وعلى رأس هذه العوامل يأتي الأمن السياسي، وهو ما يعني ضمان عمل النظم

المؤسسية بما فيها الأمنية الرامية إلى توفير حماية الدولة والأمن البشري وذلك لتحقيق "التحرر من الخوف". والعامل الثاني والذي لا يقل أهمية عن الأول هو الأمن الاقتصادي، بما يتضمنه من إجراءات اقتصادية مختلفة بما في ذلك تحسين البنية التحتية وخلق فرص العمل، لأجل ضمان "التحرر من الفاقة".

ليس من الصعب اكتشاف العلاقة السببية بين الركبتين اللذين هما جوهر الأمن الإنساني، فبناء المؤسسات يضمن الأمن السياسي، في حين أن التنمية الاقتصادية تؤمن الأمن الاقتصادي.

ومع ذلك، عمليات بناء السلم الحالية التي يهيمن عليها المنظار الليبرالي تبدو أنها تستثمر الجزء الأكبر من الجهود والموارد المحدودة المتاحة في بناء المؤسسات مع اهتمام أقل بالتنمية الاقتصادية.

ونتيجة لذلك، يبدو أن البلدان الخارجة من النزاعات والحروب، والتي تجري فيها عمليات بناء السلم على النمط الليبرالي الغربي، قد حققت قدراً ضئيلاً من التقدم الاقتصادي والاجتماعي؛ وبالتالي، فإن النتيجة هي سلام وهمي بدلاً من سلام حقيقي. فالسلم الدائم لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التركيز اللازم على الدعامة الأخرى لبناء السلم ألا وهي التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

التوثيق:

(1) يمكن للعنف البنيوي أن يتمظهر من خلال الأجور الضئيلة والأمية والتدهور الصحي وقلة الحقوق القانونية والسياسية. وقد تمارسه البنى السياسية والاقتصادية الثقافية المختلفة. يعمل العنف البنيوي ببطء ولكنه، كما يقول البعض، يقتل عدداً أكبر من الناس على المدى الطويل.

(2) Wendy Lambourne, *Post-Conflict Peacebuilding: Meeting Human Needs for Justice and Reconciliation, Peace, Conflict and Development – Issue Four*, April 2004, p 03.

(3) Ibid, p 04.

(4) منصر جمال، بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات: المضامين والنطاقات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد 13، جوان 2015، ص 382.

(5) خديجة عرفة، تحولات مفهوم الأمن.. الإنسان أولاً. على الرابط الإلكتروني:

<http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/09/article01.shtml>

(6) CHARLES- Philippe David et JEAN François Rioux. *Le concept de sécurité humaine* in : JEAN François Rioux (dir), *la sécurité*

humaine : une nouvelle conception des relation internationales. L' Harmattan, paris, 2001, p 21.

(7) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي. الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة، 2005، ص 28.

(8) George MacLean, *The Changing Concept of Human Security: Coordinating National and Multilateral Responses*, Available online at: www.unac.org/canada/security/maclean.htm.

(2) DANIEL Colard, *la doctrine de la "sécurité humaine" : le point de vue d'un juriste*. in : JEAN François Rioux (dir) .op.cit. p 33.

(10) Ibid, p 34.

(11) *The Responsibility To Protect , Report of the International commission on intervention and states sovereignty, December 2001, p15. Available online at the special ICISS web site :http://www.iciss.gc.ca/menu-e.asp*

(12) Kofi Annan, *United Nations Millenium Report*, Available online at: www.un.org/millennium/sg/report/full.htm.

(13) CHARLES- Philippe David et JEAN François Rioux, op.cit.p19

(14) نضال عبود، مفهوم الأمن الإنساني. الحوار المتمدن ، العدد 1576، 2006/6/9، على الرابط الإلكتروني: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=67007

(15) عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 31.